الإنصاف في تقويم الآراء البصرية والكوفية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري

د. إسراء ياسين حسن
جامعة السليمانية ـ كلية التربية ـ جمجمال

الخلاصة
يتناول هذا البحث إتفاق الآراء البصرية والكوفيةالواردة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري وإنصافها وبيان صحة ما قيل فيها.
الكتاب يعرض المسائل الخلافية التي وقعت بين المذهبين البصريوالكوفي ويحكم في صحة رأي هذا المذهب أو ذاك وعندما خضت في دراسة هذا الخلاف وجدت ما يخالف ما ذهب إليه أبو البركات ، إذ تبين لي وجود إتفاق واضح في هذه المسائل بخلاف ما جاء في الكتاب الذي كان يفتقر إلى الدقة ، إذ وجدت فيه مسائل عرضها صاحب كتاب الإنصاف على أنها خلافية في حين إني وجدت فيها إتفاقاً كبيراً ولا يوجد فيها أيَّ خلاف يذكر لذا قمت بعرضها بين يدي القارئ ليتسنى له معرفة صدق ما قيل في مسائل هذا الكتاب وما وجد فيه إتفاقاً وخلافاً.

Rightness in Evalating Basra and Kufa's Views in The Work Of Al _ Anbary, Al - Insaf Fi Masael Al - Khilaf

Israa Yaseen Hassan (phd)
University of Sulaymaniyah – College of Education Chamchamal

Abstract
This paper deals with the Kufis and basris agreements in Abo Al _ Barakat Al _ anbary's work " Al- Insaf Fi Masael Al - Khilaf.It attempts to settle the disputes and find out the right views.
The book presents the issnes that the two schools of Kufa and Basra dispute upon and try to evaluate them so as to support the correct ones .The present researcher has noticed that the author of the above work was not always right or accurate in picturing a number of issues as disputable whereas they implicitly shared the same views .Accordingly ,this papor sheds light on such cases and drew acadernic researchers' attention to the invalidity of Al –anbary's misjudged views.

المقدمة
إن كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري من الكتب المهمة التي اعتنت بالخلاف النحوي الذي جرى بين المعلمين المهمين والمذهبين الملمين بالنحو ألا وهما المذهب البصريوالكوفي، وكما نعلم أن المذهب البصري كانت آراؤه أكثر تمسكاً بالفصيح المنتقى من المذهب الكوفي الذي كان يعتمد على السماع وكان يأخذ حتى البيت الشاذ مستشهداً به ، لذا تباينت آراء علماء هذين المذهبين فكانت أراؤهم بين مؤيد ومعارض نقلها أبو البركات بن الأنباري في أشهر كتاب وصل إلينا من كتب الخلاف ، وإن الخلاف النحوي موضوع واسع جداً لا يقتصر على كتاب أبو البركات الأنباري بل يتوسع ليشمل جميع الكتب النحوية واللغوية التي ذكرت مسائل عديدة في الخلاف لم يتسنَ لأبي البركات الأنباري ذكرها ، إلا أن موضوع دراستي في هذا البحث يقتصر على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، وكما سيتضح فإن آراءه التي ذكرها في هذا الكتاب كانت تفتقر إلى عدم الدقة في النقل عن المذهبين ، وهدفي من هذا البحث إيضاح كثير من المسائل النحوية التي ذهب البصريون إليها مذهب الكوفيين أو العكس ، وستكون المسائل التي عرضتها في هذا البحث متسلسلة في ذكر كثير من هذه الإتفاقات التي حصلت بينهم وليس كما ذكرها صاحب كتاب الإنصاف .

١ ـ مسألة القول في تقديم خبر (ليس) عليها
من المسائل الخلافية التي ذكرها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف قائلاً عنها : ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب أبو العبَّاس المبرِّد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح ،

والصحيح أنه ليس له في ذلك نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها))[١].

فأما سيبويه فقد وجدته يذكر (ليس) بقوله : ((وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ ليس إذا كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون (لات) إلاَّ مع الحين تُضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين ،لأنه مفعول به ، ولم تمكَّن تمكّنها ولم تستعمل إلاَّ مضمراً فيها ، لأنها ليست كـ ليْس في المخاطبة والأخبار عن غائب ، تقول : لستَ ولستِ وليسوا وعبد الله ليس ذاهباً فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه))[٢]. فسيبويه يبين ان (ليْس) فعل بدليل اتصال ضمائر المتكلم بها وتقديم اسمها عليها .

وقال سيبويه في موضع آخر عن (ليس) : ((فأما ليْس فأنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثمَّ لم تصرَّف تصرُّف الفعل الآخر))[٣] .وقال أيضاً : ((ولكن (ليس وكان) يجوز فيهما النصب إن قدَّمت الخبر ولم يكن ملتبساً ، لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدَّماً مثله مؤخراً وذلك قولك : ما كان زيدٌ ذاهباً ولا قائماً عمروٌ))[٤]. فكلام سيبويه هذا يدلُّ على أن (ليس) هي فعل بدليل اتصال الضمائر بها وتقديم اسمها عليها ، ثم بيّن أن هذا الفعل الذي تشبه به (ليس) هو غير متصرف وفي هذا تحديد لصلاحية (ليس) في كونها فعلاً ، قال خبرها أنه يجوز تقديم خبرها على اسمها باعتبار أن الخبر يجوز أن يتقدَّم على المبتدأ فكذلك يجوز تقدَّيم خبر (ليس) عليها ولم يقل بتقديم خبرها عليها .

وقد ردَّسيبويه على من جعل (ما) مشبهه بـ (ليس) قائلاً : ((وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يُعرف فهذا يجوز ان يكون منه : (ليس خَلَقَ اللهُ أشعرُ منه) و(ليس قالها زيدٌ)قال حُميد الأرقطُ :

فأصبحوا والنَّوى أعالي مُعرَّسهم وليس كلَّ النَّوى يُلقيْ المساكِينُ[٥]

وقال هشام أخو ذي الرُّمَّة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبذْولُ[٦]

هذا كُلَّه سمع من العرب ، والوجه والحدَّ فيه أن تحمله على أنَّ في (ليس) إضماراً وهذا مبتدأٌ كقوله : (إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ) إلاَّ أنَّهم زعموا أن بعضهم قال ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، وما كانَ الطيبُ إلاَّ المسكُ))[٧].

فسيبويه يبين أن (ليس) مختلفة عن (ما) ، لأن (ليس) هي فعل في حين أن (ما) هي حرف وما جاء عن العرب من الأمثلة بأن (ما) مشبهة بـ ليس خرج على وجود إضمار في ليس .

أما أبو العباس المبرِّد فيقول عن (ليس) : ((وليس للنفي وكذلك (ما) ولا يجوز في(ما) أن يتقدَّم خبرها على اسمها في لغة الحجازيين ، فإذا قلت : (ما زيدٌ منطلقاً) فلا يجوز تغيير شيء في هذا الأسلوب فلا يتقدَّم منطلقاً على (زيد) ولا على (ما) نفسها))[٨] .

وقال المبرِّد عن تقديم خبر ليس : ((فأمَّا قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردَّها صحاحاً ولا مستنكراً أن تعقَّرا

فإنَّ هذا البيت إنَّما جاء في ليس ، وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء))[٩] .

وقال أيضاً : ((ولو قلت في ليس خاصةً (ولا مستنكرا أن تعقَّرا) كان حسناً لأنَّ ليس يقدَّم فيها الخبر فكأنَّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ولا قائماً بكر على قولك وليس قائماً بكر))[١٠] .

مما سبق يبين المبرِّد أن (ما) و(ليس) هما للنفي إلاّ أن (ليس) يجوز تقديم خبرها على اسمها في حين أن (ما) لا يجوز أن يتقدّم اسمها عليها ، وهو ما جاء به سيبويه ، وقد ذكر سيبويه عن العرب أن الذي يشبَّه (ليس) بـ (ما) في الأستعمال هو تشبيهها به على تقدير مضمر . وقال المبرِّد أيضاً : ((وأما كان فقد علم أنه فعل بقولك كان ويكون وهو كائن .....وليس لا يوجد فيها هذا التصريف ، فمن أين قلتم أنها فعل ؟ قيل له : ليس كل فعل متصرفاً .....أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلاَّ في الأفعال فيها ، نحو : لست منطلقاً ولستما ولستم ولستن))[١١] .

وما ذهب إليه المبرِّد في (ليس) هو ما ذهب إليه سيبويه وهو الرأي الذي أخذ به الفرَّاء أيضاً ونجد هذا واضحاً في كلامه عن (ما) إذ يقول : ((وإذا قدَّمت الفعل قيل الأسم رفعت الفعل وأسمه فقلت : ما سامعٌ هذا ، وما قائمٌ أخوك ، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول : ما بقائمٌ أخوك ، لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الأسم ، فلمَّا لم يمكَّن في (ما) ضمير الأسم قبُح دخول الباء ، وحسُن ذلك في (ليس) أن تقول : (ليس بقائم أخوك) ، لأن (ليس) فعل يقبل المضمر ، كقولك : لست ولسنا ، ولم يمكَّن ذلك في (ما)))[١٢].

وتقدير المضمر في الجملة السابقة (هو) ، أي (ليس هو بقائم أخوك) وهو اسم ليس .

يبينالفرَّاء أن (ليس) هي فعل بدليل قبولها المضمر ولا يجوز تقديمخبرها عليها ، لكنني أجد أن ثعلباً ينسب للبصريين ما ليس لهم بقوله : ((قال أهل البصرة (ما عبد الله قائماً) مشبه بـ (ليس) وإذا جاز ذا المعنى ردُّوه إلى الأصل فقالوا : (ما عبد الله إلاَّ قائمٌ) و(ما قائمٌ عبدالله) هذا مذهبهم ، فأمَّا (ما قائماً) فليس وأنشد الفراء :

قد سوأَ َالناسَّ ما يا ليس بأسَ َبه وأصبح الدهَّرُ ذوالعرْنين قد جُدِعا[١٣]

فجعل (ليس) تقوم مقام التبرئة ، هكذا ينشد الفرَّاءُ ،وهكذا شاذٌ فشبَّهوه بالشاذَّ ، فهذه لغة الحجاز مشهورة ، وبها نزل القرآن))[١٤].

أما ثعلب فينسب للبصريين أنهم يقدَّمون الخبر في (ما) وكما ذكرت سابقاً من قول سيبويه أن هذا غير جائز عنده وقال ثعلب أيضاً : ((إنَّما قالوا : ما عبد الله قائماً ، وهو قول أهل الحجاز وقد جاء القرآن : " ما هذا بشراً"[١٥] ، وبنو تميم

يرفعون فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، والذين نصبوا أدخلوا بين الاسم والفعل ، لأن الفعل هو المجحود ، فإذا قدَّموه لم ....ولم ينصبوا ، فقالوا : ما قائمٌ عبد الله ،فرفعوا كلهم ، لأن الجحد ...وأهل البصرة إذا قالوا : ما عبد الله قائماً ، شبَّهوه بـ (ليس) فإذا قدَّموا رفعوا فقالوا : إنَّما أشبه (ليس) في ذلك الموضع فقط هذه أصول العربية))[١٦]. وقال ثعلب عن (ليس) و(لا):((والفرَّاء يقول : إذا حسُنت (ليس) موضع (لا) جاز وأنشد[١٧]

إنما يجزى الفتى ليس الجَمَلْ

قال سيبويه : (ليس الجمل يجزى) فجعله فعلاً واستراح))[١٨].

ويقرَّب الفرَّاء (ليس) من عمل (لا) فقال هذا في موضع آخر : ((إنّ (لا) أشبه بـ (ليس) من (ما) ، ألا ترى أنك تقول : عبدُ الله لا قائم ولا قاعد كما تقول : عبد الله ليس قاعداً ولا قائماً ، ولا يجوز عبد الله ما قائم ولا قاعد ، فافترقنا ها هنا))[١٩]

من الآراء السابقة يتضح عدم وجود مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، لأن الفرَّاء يقول بقول سيبويه ، ولأن الجميع متفقون على هذه المسألة .

٢- مسألة القول في العامل في المستثنى النصب

مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفية فقد جاء في كتاب الإنصاف : ((اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى المنصوب نحو (قام القوم إلاَّ زيداً) فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلاَّ) وإليه ذهب أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد وأبو اسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفرَّاء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن (إلاَّ) مركَّبة من (إنَّ) و(لا) ثم خُففت (إنَّ) وأُدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نُصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلاَّ أن زيداً لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول ، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلاَّ)))[٢٠] . نتحرى من صحة ما ذكره ابن الأنباري في كتابه من خلال الرجوع إلى مصادر المتخالفين ، فسيبويه يذهب إلى أن : (((إلاَّ) يكون الأسم بعدها على وجهين ، فأحد الوجهين : أن لا تغير الأسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أنَّ (لا) حين قلت : لا مرحباً ولا سلامٌ لم تغير الأسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك إلاَّ ، ولكنها تجيء لمعنى . والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً))[٢١] .

يبدو من كلام سيبويه أنه لم يذكر أن العامل في المستثنى هو الفعل إنما ذكر أن (إلاَّ) عندما تدخل في الجملة فإنها تعطي معنى الأستثناء ولا تؤثر في تغيير الأعراب ، والدليل على هذا أن سيبويه يقول في موضع آخر : ((وذلك قولك : ما أتاني إلاَّ زيدٌ ، وما لقيتُ إلاَّ زيداً ، وما مررت إلاَّ بزيدٍ ، ولكنَّك أدخلت إلاَّ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سَوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلاَّ ، لأنها بعد إلاَّ محمولة على ما يُجرَّ ويرفع وينصب كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلحق إلاَّ ، ولم تشغل عنها قبل أن تُلحق إلاَّ الفعل بغيرها))[٢٢].

كما أن قوله : ((إنَّ يكون الأسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً))[٢٣] . فيقول سيبويه عنه في باب ما لا يكون فيه المستثنى إلاَّ نصباً قائلاً : ((لأنه مُخرج ممَّا أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ وذلك قولك : أتاني القومُ إلاَّ أباك ، ومررت بالقوم إلاَّ أباك ، والقوم فيها إلاَّ أباك ، وأنتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُملت عليه وعمل فيها))[٢٤].

فهذا الكلام فيه إشارة إلى أنَّ المستثنى إذا لم يكن داخلاً في المستثنى منه لم يجز فيه إلاَّ النصب معللاً ذلك بقوله : ((وإنما مُنع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنَّك لو قلت (أتاني إلاَّ أبوك) كان محالاً وإنما جاز : ما أتاني القوم إلاَّ أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلاَّ أبوك ، فالمُبدل إنَّما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأوَّل ، فإذا قلت : ما أتاني القوم إلاَّ أبوك فكأنك قلت : ما أتاني إلاَّ أبوك))[٢٥] .

من أقوال سيبويه السابقة يتبين لي عدم صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري فيما نقل عن البصريين من أن ((أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاَّ))[٢٦]. لأنني أجد أن (إلاَّ) لولا مجيؤها في الجملة الإستثنائية في وصل ما قبل إلا بما بعدها واستثناء ما بعدها مما قبلها وهو ما جاء به سيبويه فقال عن (إلاَّ) : ((لتُوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة))[٢٧].

أما أبو العبَّاس المبرِّد فيقول عن الأستثناء : ((والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كلّ مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلاَّ زيداً ، ومررت بالقوم إلاَّ زيداً فجرى النفي ، وإن كان الأجود في غيره نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ ، وذلك لأنك لمَّا قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلمَّا قلت : إلاَّ زيداً ، كانت (إلاَّ) بدلاً من قولك : لا أعني زيداً [٢٨]، واستثنى في (ما جاءني زيداً) فكانت بدلاً من الفعل))[٢٩].

وكلام المبرِّد هذا قد ذكره سيبويه في((باب ما لا يجوز في المستثنى إلاَّ النصب))[٣٠] أما قوله (لا أعني) في معنى (إلاَّ) فهي تفسير فقط لـ (إلاَّ) لأن المبرِّد يذكر أن (جاءني القوم إلاَّ زيداً) وكذلك (مررت بالقوم إلاَّ زيداً) لا يجوز فيهما إلاَّ

النصب في حين يجوز في غيرهما الرفع أو الجر ، لأن جملة (جاءني القوم إلاَّ زيداً) (زيدٌ) منقطع من جنس المستثنى منه لذلك انتصب وليس لأن المستثنى يجب أن يكون منصوباً دائماً كما زعم أبو البركات الأنباري .

أما رأي الزجاج فلم يختلف عن رأي سابقيه من سيبويه والمبرِّد إذ يقول : ((والإستثناء مستعمل في كلام العرب وتأويله عند النحويين توكيد العدد وتحصيله وكماله ، لأنك قد تذكر الجملة ويكون الحاصل أكثرها ، فإذا أردت التوكيد في تمامها قلت : كلُّها ، وإذا أردت التوكيد في نقصها أدخلت فيها الأستثناء ،تقول : جاءني أخوتك ، يعني أن جميعهم جاءك وجائز أن تعني أن أكثرهم جاءك ، فإذا قلت : جاءني أخوتك كلّهم أكدَّت معنى الجماعة وأعلمت أنه لم يتخلف منهم أحدٌ ، وتقول أيضاً : جاءني أخوتك إلاَّ زيداً ، فتؤكد أن الجماعة تنقص زيداً))[٣١]. وختم هذه المسألة بقوله : ((ولم يأت الأستثناء في كلام العرب إلاَّ قليلٌ من كثير))[٣٢].

من النصوص السابقة لعلماء المذهب البصري ولا سيما الخليل وسيبويه والمبرِّد والزجاج يتضح أن لا خلاف واضحاً بينهما سوى ما ورد عن المبرِّد الذي فسرَّ (إلاَّ) بـ(لا أعني) فعند قولك في الإستثناء (إلاّزيداً) فأنت تعني (لا أعني زيداً) .

أما الكوفيون فآراؤهم لاتختلف عن آراء البصريين في الوجه الآخر لـ (إلاَّ) في الأستثناء قال الفرَّاء: ((والوجه الآخر في إلاَّ أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه))[٣٣]وهذا القول قد سبقه إليه الخليل بقوله : ((أتاني القوم إلاَّ أباك ، ومررت بالقوم إلاَّ أباك ، والقوم فيها إلاَّ أباك ، وأنتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل ما قبله ، ولم يكن صفة له ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام))[٣٤].وقد أكمل الفرَّاء قوله السابق قائلاً : ((فإن كان ما قبل (إلاَّ) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعة لما قبلها معرفة كان أو نكرة ، فأمَّا المعرفة فقولك : (ما ذهب النَّاس إلاَّ زيدٌ) وأما النكرة فقولك : (ما فيها أحد إلاَّ غلامك)))[٣٥] وهذا القول قد سبقه إليه الخليل كما ذكرنا قوله سابقاً . وهذا يدل دلالة واضحة على أن لا خلاف بينهما وما نقلهأبو البركات الأنباري عن الفراء بقوله : ((وذهب الفرَّاء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن (إلاَّ) مركَّبة من (إنَّ ولا) ثم خُففت (إنَّ) وأُدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)))[٣٦]. فهذا الرأي أيضاًلم يقلّ به الفرَّاء والذي وجدته في كتابه المعاني هو : ((ونرى أن قول العرب (إلاَّ) جمعوا بين (إن) التي تكون جحداً وضموا إليها (لا) فصارا حرفاً واحداً وخرجا من حدِّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً .....ومثل ذلك قوله (لولا) إنَّما هي (لو) ضمت إليها (لا) فصارتا حرفاً واحداً))[٣٧]وقول الفرَّاء السابق يبين أن (إن) للجحد وليست (إنَّ) المشددة ، أما قول أبي البركات الأنباري : ((فنصبوا بها في الإيجاب إعتباراً بـ (إنَّ)))[٣٨]فهو قول مردود لأن النصب عند الفرَّاء لم يأت اعتباطاً وإنَّما كان مبنياً على أسس وضعها هو والذي يدلّ على هذا القول ما جاء به في موضع آخرفي قوله تعالى : "فلا صريخ لهم ولا هم يُنقذون إلاَّ رحمة منَّا"[٣٩] ((إنَّما هو - والله أعلم - إلاَّ أنْ يُرحموا و(إنْ) تضارع (ما) إذا كانتا في معنى المصدر))[٤٠] .

من كلام الفرَّاء هذا يتبين لي أن ما نقله عنهأبو البركاتالفرَّاء الأنباري لم يكن كلاماً صحيحاً ولم يتوخَ الدَّقة في نقله عنه لوجود النصوص التي تدلّ على هذا . كما أنه لا يوجد تأثير ولا تأثر لأيٍّ من علماء المذهب البصري أو الكوفي ، لأن المسألة لا تُعدَّ مسألة خلافية .

٣ - مسألة هل يجوز تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام

قال صاحب كتاب الإنصاف عن هذه المسألةما يأتي : ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام نحو قولك : (إلاَّ طعامك ما أكل زيْدٌ) نصَّ عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو أسحاق الزَّجاج في بعض المواضع ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك))[٤١] .

أما البصريون وعلى رأسهم سيبويه فإنه لم يتطرق في كتابه نهائياً إلى تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام وما جاء في أول الكلام فإنه مؤول عنده على وجود شرط في الكلام وتقدير (إلاَّ) ، (إن لا) ومنه قوله تعالى : "وإلاَّ تغفر لي وترحمني أكنُ من الخاسرين"[٤٢] ((لمَّا كانت إن العاملة لم يحسن إلاَّ أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت))[٤٣]. فالمتقدم عند سيبويه (إلاَّ) الشرطية وليست الإستثنائية ويوافقه في هذا الرأي الزجاج ويخالفه أبو البركات الأنباري فيما نسبه إليه إذ قال الزَّجاج عن الإستثناء : ((والإستثناء مستعمل في كلام العرب وتأويله عند النحويين توكيد العدد وتحصيله وكماله ، لأنك قد تذكر الجملة ويكون الحاصل أكثرها ، فإذا أردت التوكيد في تمامها قلت : كلُّها ، وإذا أردت التوكيد في نقصها أدخلت فيها الإستثناء .....وتقول : جاءني أخوتك إلاَّ زيداً))[٤٤] .

فالزجاج مما يتبين لم يقل بتقديم (إلاَّ) وإنَّما قال أن الإستثناء يجب أن يأتي مع جملة تؤكده ثم تأتي بـ(إلاَّ) في أثناء الكلام لتؤكد النقص في نصفها ، فهو يبني وجود الإستثناء على وجود ما يسبقه من الكلام ولا يجيز أن يتقدَّم في بدء الكلام .

أما الكوفيون الذين نقل عنهم أبو البركات الأنباري فلم أجد عند أيّ منهم القول في تقديم (إلاَّ) الإستثنائية في بدء الكلام ويطالعني قول الفرَّاء في قوله تعالى : "وإلاَّ تَصرف عني كيْدَهُنَّ أصبُ إليَّهن "[٤٥]

((فجعله الله دعاء لأن فيه معنى الدعاء ، فلذلك قال "فاستجاب له"[٤٦] ، ومثله في الكلام أن تقول : إلاَّ تطع تعاقب ، فيقول : إذاً أطيعك ، كأنك قلت : أطع فأجبت))[٤٧].

فالفرَّاء لم يقل إن هذه (إلاَّ) الإستثنائية مقدَّمة وإنما قال إن هذه (إلاَّ) المستعملة للشرط لإحتياجها إلى جواب الشرط ، وهو ما ذهب إليه سيبويه .

وأما ثعلب فلم يذكر (إلاَّ) الإستثنائية مقدَّمة كسابقيه ويذكر فقط (إلاَّ) الإستثنائية المتوسطة بين المستثنى والمستثنى منه قائلاً : ((ما أحدٌ إلاَّ قائمٌ ، قال : ليس له معنى ، ولا يقال في العربية (إلاَّ) موقع (أحد) إلاَّ على الكلّ ، وأنشد :

وما أحدٌ إلاَّ إلى الله راجعٌ[٤٨]

أما الكسائي فلم أجد في نصوصه ما يؤيد تقدَّيمه لـ (إلاَّ) الإستثنائية ، وربما هناك من العلماء من خلط بين (إلاَّ) الإستثنائية و(إلاَّ) الشرطية المكوَّنة من (إنْ الشرطية ولا النافية) وقد نقل لنا ابن هشام عن ابن مالك جعله لـ (إلاَّ) الشرطية أداة للإستثناء في قوله تعالى :"إلاَّ تنصروه فقد نصره الله"[٤٩]((وإنما هما كلمتان (إن) الشرطية و(لا) النافية ، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلاَّ))[٥٠] من النصوص السابقة يتبين لي أن لا خلاف بين البصريين والكوفيين وما نسبه إليهم أبو البركات الأنباري لا يمت إلى الصواب بصلة.

٤ ـ مسألة صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

قال عنها صاحب كتاب الإنصاف : ((وذهب فيها الكوفيون إلى أنه يجوز صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز))[51].

لا بُدَّ لي من الوقوف على قول أبو البركات الأنباري (وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز) وهل ان البصريين يذهبون إلى هذا القول كما نقل عنهم ابن الأنباري ، وعند رجوعي إلى كتاب سيبويه وجدته يقول : ((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف وأستعمل محذوفاً كما قال العجاج[52] :

قواطناً مكة من وُرْق الحمى

يريد : الحمام ، وقال خُفاف بن نُدبة السلمي [٥٣]:

كَنَواحِ ريشِ حمامةٍ نَجْدِيَّةٍ ومسَحْتِ باللِّثتيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ

وكما قال[54]:دارٌ لسُعْدَى إذهِ من هواكا

وقال[55] :

فَطِرتُ بمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأيْدِ يخبِطنَ السَّريحا

وكما قال النَّجاشيَّ[56] :

فلستُ بآتيه ولا أستطِيعُه ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فَضْلِ[57]

وهذا الموضوع وهو ماكان ضرورة شعرية جاء الكلام فيه مطولاً عند سيبويه وختمه بقوله : ((وليس شيء يُضطرَّون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً ،وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل))[58] فسيبويه كما سبق يجيز صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر حاله في هذا حال صرفه لما ينصرف وما نسبه إليه أبو البركات الأنباري لا يمت إلى الصواب بصلة كما أشرت إلى ذلك من خلال النصوص السابقة ، وممن سار مسار سيبويه من البصريين الأخفش قائلاً عن قوله تعالى : " بالواد المُقدَّس طوى"[59] ((فمن لم يصرفه جعله بلدة أو بقعة ومن صرفه جعله اسم وادٍ أو مكانٍ ، وقال بعضهم (لابل هو مصروف) وإنَّما يريد بـ(طُوَى) : طُوىً من اللَّيل ، لأنك تقول : (جَئْتُكَ بَعْدَ طُوىً من اللَّيْلِ) ويقال : (طوىً) منونة مثل : (الثَّنَى) وقال الشاعر[٦٠]:

ترى ثنايا إذا ما جاء بَدْأهُمُ وَبَدْؤُهُمْ إنْ أتانا كَانَ ثُنْيَاناَ

و(الثِّنى) هو الشيء المستثنى))[61].

ونقل الرضي عن الأخفش قوله : ((إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً ، أي في الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرّن على ذلك السنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الإختيار أيضاً وعليه حُمل قوله تعالى : " سلاسلا ،وأغلالاً ، وقواريرا"[62]))[63] .

وقال الفرَّاء بما قال به سيبويه والأخفش ولم يخالفهما في هذا قائلاً عن "طوى"[64] ((فمن أجراه قال : هو ذكرٌ سمينا به ذكراً ،فهذا سبيل ما يُجْرى ومن لم يجره جعله معدولاً عن جهته كما قال (رأيت عمر وزفر ومضر)لم تصرف ، لأنها معدولة عن جهتها ، كأن (عمر) كان (عامراً) و(زفر) (زافراً) و(طوى) (طاوٍ) ولم نجد أسماء من الياء والواو عُدل عن جهته غير (طوى) فالإجراء فيه أحب إليِّ ، إذ لم أجد في المعدول نظيراً))[65] . وقال الفرَّاء عن مجيء قوله تعالى :[مثنى وثلاث ورُباع][66] ((فأنها حروف لا تُجرى وذلك أنَّهن مصروفات عن جهاتهن ، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث ، فكان لإمتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام ، وامتنع من الألف واللام ، لأن فيه تأويل الإضافة ، كما كان بناء الثلاثة أن تضاف إلى جنسها ، فيقال : ثلاث نسوة وثلاثة رجال ، وربَّما جعلوا مكان ثُلاث ورُباع مثْلث ومرَبْع ، فلا يُجرى أيضاً كما لم يُجْر ثُلاث ورُباع ،لأنه مصروف فيه من العلة ما في ثُلاث ورُباع ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها ، والعرب تقول : أدخلوها ثُلاث ثُلاث وثُلاثا ثلاثا ، قال الشاعر :

[وإنَّ الغلام المستهام بذكره] قتَلْنا به مِن بين مَثْنَىً ومَوْحِد

بأربعةٍ منكم وآخر خامسٍ وسادٍ مع الإظلام في رمح معبدِ[67]

فوجه الكلام ألا تجرى وإن تجعل معرفة ، لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته إن يترك على هيئته مثل : لُكَع ولكاع وكذلك قوله (أُولي أجنحة مثنى وثلاث ورُباع) والواحد يقال فيه مَوْحَدُ وأُحاد ووُحاد ومثنى وثناء وأنشد بعضهم[٦٨] :

ترى النُّعرات الزُرقَ تحتَ لبانَه أُحادَ ومَثْنَى أَصْعَقَتْها صَواهله[٦٩]

ونلحظ إن الفرَّاء لم يقبل بصرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعرية فقط بل اباحه أيضاً في الفاصلة القرآنية ، إذ أنه عندما عُرض عليه قوله تعالى : [سلاسلا وأغلالاً....كانت قواريرا][٧٠]قال الفرَّاء : ((كتبت (سلاسل) بالألف وأجراها

بعض القراء لمكان التي في آخرها ولم يجر بعضهم وقال الذي لم يجر: العرب تثبت فيما لا يجري الألف في النصب فإذا وصلوا حذفوا الألف وكلٌّ صواب ومثل ذلك قوله (كانت قواريرا)[٧١] أثبت الألف في الأولى ، لإنها رأس آية والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة ، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة ، وكتبوها في مصاحفهم كذلك وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً ، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد في معنى نصب بكتابين مختلفين ، فإن شئت أجريتهما جميعاً ، وإن شئت لم تجرهما ، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة ولم تجر الثانية إذا لم يكن فيها الألف)[٧٢] .

وقال ابن جني : (اعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف وليس له ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة ، هذا مذهبنا ، وذلك إن الصرف هو الأصل فإذا أضطر الشاعر رجع إليه وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع)[٧٣]والكلام نفسه للمبرِّد إذ قال : (واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوَّز اللحن)[٧٤] من قول الشاعر[٧٥]فأما ما رووه

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها على غير ما رووه فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة (يفوقان شيخي في مجمع) وشيخه هو (مرداس) وإن صحت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه)[٧٦] .

فكما يبدو من هذه الأقوال أن ما يجوز صرفه في الضرورة الشعرية كثير في أشعار العرب وهو ما يفند ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري من وجود خلاف بينهم ، أمَّا ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين إلى هذا المذهب فهم في هذا اتبعوا فيه أثر من سبقهم كالخليل وسيبويه ويونس ولم يتبعوا أثر الكوفيون ، إذ إن الكوفيين أنفسهم تأثروا برأي البصريين كما يبدو هذا من آراء الكوفيين .

٥ ـ مسألة هل يجوز مدَّ المقصور في ضرورة الشعر

من المسائل الخلافية فقد جاء في الإنصاف (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز)[77]

أمَّا سيبويه فكان لا يجيز مدَّ المقصور وإذا جاء هذا في الكلام فيعدَّه شاذاً ، من ذلك قوله (غرِى يغْرَى غَرىً ،وهو غَرٍ والغراءُ شاذٌّ ممدود ، كما قالوا : الظَّماء)[78] وقال في موضع آخر : (ومن ذلك أيضاً البُكاءُ وقال الخليل الذين قصروه جعلوه كالحَزَن)[79] .

أمَّا الأخفش فقد قال إن الممدود هو في أصله مقصور مستشهداً بقوله تعالى : "آناء الليل"[80] (وواحد (الآناء) مقصور (إنىً) فاعلم ، وقال بعضهم : (إنْيٌ) كما ترى و(إنْوٌ) وهو ساعات الليل ، قال الشاعر[81] :

السَّاك الثَّغر مخشياً مَوَارِدُهُ في كُلِّ إنْيٍ قضاة اللَّيل يئْتَعِلُ

قال : وسمعته (يَجْتَعِلُ))[82].

مما سبق يجيز الأخفش قصر الممدود وليس مدَّ المقصور فمن أين ما نسبه إليهأبو البركات الأنباري من مدّه للمقصور .

أمَّا الكوفيون فقد قالوا بهذا في كلامهم قال أبو العبَّاس ثعلب : (قال سلمة : سمعت الفرَّاء يحكي عن الكسائي أنه سمع (اسقني شربة مًا يا هذا) ، يريد : شربة ماءٍ فقصر ، وأخرجه على لفظ (من) التي للأستفهام هذا إذا مضى ، فإذا وقف قال شربة ما ، وحكى له أن المُريطاء قصرها بعض النحويين فأجاز القصر والأصل المد ،وكان يحكي لنا مُريطاء ولُطيخاء ، وكان يفسِّر في أسفل البطن وأنشدنا [٨٣]:

بكت عيني وحقّ لها بكاها وما يُغني البكاءُ ولا العويل

فمدَّ البكاء وقصره قال وأنشدنا[٨٤] :

فلو أنَّ الأطبَّا كانْ حَوْلي وكان مع الأطبَّاء الأساةُ

فقصر في أول البيت ومدَّ في آخرة وأصله المدَّ)[85] .

مما سبق يتبين أن الكوفيين قالوا بقصر الممدود حالهم حال البصريين في ذلك ، أما مسألة (البكاء) فقد أشار إليها الخليل وسيبويه كما ذكرنا وقال: (الذين قصروه جعلوه كالحَزَن)[86] وإن قصر الممدود عند الكوفيين أكثر من مدِّه كما تبين من عرض آرائهم في ذلك ،وما نسبه أبو البركات الأنباري وغيره من العلماء عنهم غير دقيق ، وهذه المسألة لأنها يقع فيها اضطرار الشعراء فلا تعتدّ أصولاً ولاتثبت كما جاء عند ابن جني : (وأما مدَّ المقصور وقصر الممدود والإشباع والتحريف فلا تعتدَّ أصولاً ولا تثبت بها مُثُل موافقة ولا مخالفة ، وقال : الفَعْلال لا يأتي إلاَّ مُضاعفاً نحو مضاعفاً نحو القلقال والزلزال ، وحكى الفراء : ناقة بها خَزْعال ، أي :دواء)[87].

أذن لا تخضع شروط معينة لمدِّ المقصور أو قصر الممدود والسبب الذي أباحه العلماء للبصريين في عدم مدَّ المقصور هو (زيادة في الكلمة ، ولذلك لم يسغ للشاعر أن يزيد أيَّ حرف شاء بخلاف قصر الممدود فإنه حذف الزائد والأصل عدم الزيادة)[88]

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث الذي أرجو أن أكون فيه منصفة للبصريين والكوفيين ورافعة الحيف عنهم فيما نُسب إليهم من آراء تبين لي ما يأتي :

المسائل النحوية التي وردت في هذا البحث لا يوجد فيها خلاف نحوي ولا يوجد أي تأثير من علماء البصرة في علماء الكوفة لأنهم متفقون عليها ومن هذه المسائل :

١ ـ المسألة (١٨) من كتاب الإنصاف ذكر فيها عدم تقديم خبر ليس عليها وهذه المسألة قد ذهب إليها البصريون والكوفيون كذلك .

٢ ـ المسألة (٣٤) من كتاب الإنصاف وذكر فيها أبو البركات الأنباري أن الإختلاف في عامل المستثنى المنصوب ولا أجد أيِّ خلاف بينهما وما ذُكر عنهما قد بينت القصد منه في طيات هذا البحث .

٣ ـ المسألة (٣٦) من هذا الكتاب وفيها ذكر أبو البركات الأنباري تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام عند الكوفيين وعدم تقديمه عند البصريين ولم أجد في آراء الكوفيين من إشارة لهذا التقديم ولا في آراء البصريين ولم يتطرقوا إليه لا من قريب ولا من بعيد وقد وجدت خلطاً عند بعض العلماء مثل ابن مالك الذي وضع (إلاَّ) الشرطية المكونة من (إنْ الشرطية ولا النافية) ضمن الإستثناء وقد تعجب من هذا الأمر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب .

٤ ـ المسألة (٧٠) من كتاب الإنصاف ووقع فيها خلاف في صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر عند الكوفيين وعدم صرفه عند البصريين وقد اتضح لي ان ما يجوز صرفه في ضرورة الشعر كثير في أشعار العرب ولا يوجد خلاف يستحق وضعه في عداد الخلاف عند البصريين والكوفيين .

٥ـ المسألة (١٠٩) من هذا الكتاب ووقع في هذه المسألة خلاف في مد المقصور في ضرورة الشعر إذ أجازه الكوفيون ومنعه البصريون من خلال النصوص السابقة اتضح لي ان هذه المسألة قال بها البصريون كما قال بها الكوفيون ولا يوجد خلاف بينهما .

هوامش البحث

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (١٨) : ١/ ١٥١ .
(2) الكتاب : ٥٧/١ .
(3) المصدر نفسه : ٤٦/١.
(٤) الكتاب : ٦١/١ .
(5) أمالي ابن الشجري : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .
(6) شرح شواهد المغني : ٢٤٠ .
(7) الكتاب : ١٤٧/١ .
(8) المقتضب : ١٨٩/٤ .
(9) المصدر نفسه : ١٢٩/٤ .
(10) المقتضب : ١٩٥/٤ .
(11) المصدر نفسه : ١/٤ .
(12) معاني القرآن للفرَّاء : ٢ /٤٣ .
(13) لم يعرف قائله .
(14) مجالس ثعلب : ٢ /٣٥٤ .
(15) سورة يوسف : الآية : ١٣ .
(16) مجالس ثعلب : ٢/ ٣٥٤ .
(17) ينسب هذا البيت للبيد ، ينظر : ديوانه : ١٧٩ ، جمهرة الأمثال : ٥٧/١ .
(18)مجالس ثعلب : ٤٤٧/٢ .
(19)معاني القرآن للفرَّاء : ٤٣/٢ .
20)(الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٣٤) : ٢٤٣/١ .
(21) الكتاب : ٢/ ٣١٠ .
(22) المصدر نفسه : ٢/ ٣١٠ – ٣١١ .
(23) الكتاب : ٢/ ٣١٠ .
(24) المصدر نفسه : ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١ .
(25) الكتاب :٣٣١/٢ .
(26) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٣٤) : ٢٤٣/١.
(27) الكتاب : ٢/ ٣١٠.
(28)في كلام المقتضب (أعني زيداً) ولكني تقصيت عنها فوجدت أن هنالك خطأ من المحقق بسقوط (لا) لأنّ المعنى (لا أعني) و(أستثني) وهو معنى إلاَّ .

(29)المقتضب : ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .
(30) الكتاب :٣٣٠/٢ .
(31) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٦٣/٤.
(32) المصدر نفسه : ١٦٤/٤ .
(33)معاني القرآن للفرَّاء : ١٦٦/١ .
(34)الكتاب :٣٣٠/٢ ـ ٣٣١ .
(35)معاني القرآن للفرَّاء : ١٦٦/١ .
(36) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٣٤) : ٢٤٣/١ .
(37) معاني القرآن للفرَّاء : ٣٧٧/٢ .
(38)الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٣٤) :٢٤٣/١ .
(39) سورة يس : الآية : ٤٣ ـ ٤٤ .
(40) معاني القرآن للفرَّاء : ٤٨/٢ .
(41)الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٣٦) : ٢٥٤/١ .
(42) سورة الأعراف : الآية : ٢٣ .
(43) الكتاب : ٦٦/٣ .
(44) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤/ ١٦٣ .
(45)سورة يوسف : الآية : ٣٤ .
(46)سورة يوسف : الآية : ٣٤ .
(47)معاني القرآن للفرَّاء : ٤٤/٢ .
(48) مجالس ثعلب : ١/ ١٩١ .
(49)سورة يوسف : الآية : ٨٥ .
(50) مغني اللبيب : ١٠٢ .
(51) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٧٠) : ٣١/٢
(52) ينظر : ديوانه :٥٩ .
(53) ينظر : ديوانه = شعر خفاف بن نُدبة السلمي : ٥١٤ .
(54) رجز بلا نسبه ينظر : خزانة الأدب : ٢٢٨/١.
(55)ورد بدون نسبة في الخصائص :٢٦٩/٢ وهو منسوب لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه :٦٢/١ .
(56)خزانة الأدب : ٣٦٧/٤ .
(57) الكتاب : ١/ ٢٦ ـ ٢٧ .
(58) الكتاب : ٣٢/١ .وينظر في الكتاب نفسه : ٢٨/١ ـ ٣٢ .
(59) سورة النازعات : الآية : ١٦.
(60) أوس بن مغراء ، ينظر : تهذيب اللغة للأزهري : ٢٠٥/١٤ .
(61) معاني القرآن للأخفش : ٥٦٦/٢ .
(62) سورة الدهر : الآيات : ٤ ، ١٥ .
(63) شرح الرضي على الكافية : ١٠٦/١ ـ ١٠٧ .
(64) سورة الدهر : الآية : ١٦ .
(65) معاني القرآن للفرَّاء : ٢٣٢/٣ ـ ٢٣٣ .
(66) سورة النساء : الآية :٣ .
(67) معاني القرآن للفرَّاء : ٢٥٤/١ .
(68) وهو تميم بن مقبل : ينظر : ديوانه :٢٥٢ ، وإصلاح المنطق : ٢٠٥ .
(69) معاني القرآن للفرَّاء : ٢٥٥/١ .
(70) سورة الإنسان : الآية : ٤ و١٥ .
(71) سورة الإنسان : الآية : ١٥ .
(72) معاني القرآن للفرَّاء : ٢١٤/٣ .
(73) سر صناعة الإعراب : ٢/ ٥٤٦ .
(74) المقتضب : ٣ /٣٥٤ .
(75) عباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : ٨٤ .
(76) شرح المفصل : ٦٨/١ .
(77) الأنصاف في مسائل الخلاف : مسألة ١٠٩ : ٢/ ٢٤٧.
(78) الكتاب :٣/ ٥٣٨ .

(79) المصدر نفسه : ٣/ ٥٤٠.
(80) سورة آل عمران : الآية : ١١٣.
(81) البيت للمتنخل الهُذلي ، ينظر : شرح أشعار الهذليين : ١٢٨٣.
(82) معاني القران للأخفش :١/ ٢٣٠.
(83) البيت ينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه ولعبد الله بن رواحه في ديوانه : ٩٨ . (84) البيت بلا نسبة ، ينظر : المقاصد النحوية : ٥٥١/٤
(85) مجالس ثعلب :١/ ٨٧ ـ ٨٨ .
(86) الكتاب :٥٤٠/٣ ، ينظر : إعراب القران للنحاس :٣ / ٦٠.
(87) الخصائص :٣ /٢١٣ ، ينظر : حاشية الصبان : ٤ /١٥٤.
(88)اللباب في علل البناء والإعراب :٢ / ٩٨.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إصلاح المنطق لابن السكيِّت يعقوب بن اسحاق ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٧م .
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السَّراج البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق :د. عبد الحسين الفتلي ،الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة السابعة عشر ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٧م .
- أمالي ابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن علي بن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ،حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩ هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويَّين البصريَّين والكوفيَّين لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه :حسن حمد ، بإشراف :د .أميل يعقوب ، الطبعة الثانية ،دار الكتب العلمية،بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م .
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن منصور الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مراجعة : محمد علي النجار ، الطبعة الأولى ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٦٤ م .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمرالبغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، بولاق ، ١٢٩٩هـ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ـ بغداد ، ١٩٩٠م .
- ديوان تميم بن مقبل ، تحقيق : د. عزة حسن ،مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الإرشاد القومي ، دمشق ، ١٣٨١هـ .
- ديوان خفاف بن نُدبه السلمي = شعر خفاف بن نُدبه ، جمع وتحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨م .
- ديوان عباس بن مرداس ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ـ بغداد ، ١٩٦٨م .
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي ، دراسة وتحقيق : حسن محمد باجودة ، الطبعة الأولى ، مكتبة التراث ـ القاهرة ، ١٩٧٢م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق : إحسان عباس ، الطبعة الثانية ، وزارة الإعلام في الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢) ، تحقيق :د .حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ـ دمشق ، ١٩٨٥ م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ـ بيروت ، (د . ط) ، ١٩٧٩م .
- شرح أشعار الهذليِّين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السَّكّري ، تحقيق : عبد الستار فراج مراجعة : محمود محمد شاكر ، دار العروبة ، القاهرة ،١٩٥٦م .
- شرح الرضي على الكافية لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي(ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الصادق للطباعة ، طهران ـ إيران ، ١٣٨٢هـ .
- شرح شواهد مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح وزميله ، دمشق ، ١٣٩٣هـ.
- شرح المفصل لموفق الدين أبن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، أدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د .ت) ، (د .ط) .
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ،الطبعة الخامسة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩ م .
- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى :دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- مجالس ثعلب لأبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ـ مصر .
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د .هدى محمود قُراعة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرون ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ ـ ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ م .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج(ت ٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ،بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، بيروت، ١٩٨٥م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لمحمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، (د. ط).
- المقتضب لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت، ١٩٦٣م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة ،القاهرة ، ١٩٦٧م .